

الفصل التاسع

التجارة والاقتصاد

التجارة الخارجية

لم تكن منطقة ما بين النهرين في بداية الفترة التاريخية وحدة اقتصادية مغلقة وذلك لأن معلوماتنا حول التجارة الخارجية تعود على الأقل خلال ألفين من السنين من أزمنة ما قبل التاريخ إلى فترة جارمو. وجارمو هذه هي موقع على منحدرات التلال إلى الشرق من كركوك ويرجع تاريخها حسب تحليل الكربون ١٤ المشع إلى حوالي عام ٥٠٠٠ ق.م، ومع أن المكان الصحيح لهذه المستوطنة هو مسألة فيها خلافات لا بأس بها، إلا أن نقاط الاختلاف لا تؤثر على تقييم المعلومات التي يقدمها هذا المكان بالنسبة للاقتصاد الأساسي. وتدل الشواهد في علم الآثار أن تلك المستوطنة كانت ذات اكتفاء ذاتي اقتصادياً ولكن باستثناء سلعة واحدة وهي الحجر القاسي المدعو الأوبسيديان الذي مع أنه كان موجوداً في الموقع إلا أنه ليس من الممكن الحصول عليه من أي مصدر أقرب من أرمينيا وهي على بُعد عدة مئات من الأميال إلى الشمال وهذا يدل أنه قد وجدت تجارة ذات شكل قطري في تلك المنطقة مع أنه ليس لدينا في الوقت الحاضر أية معلومات بالنسبة للمظاهر التقنية عن تلك التجارة، وكان الافتراض العام هو أن حجر الأوبسيديان كان يحمله الباعة المتجولون.

وفي أثناء الألفي سنة التالية نجد في الثقافات التي تلت ثقافة جارمو زمناً أنه مع أن القضايا الاقتصادية كانت لا تزال وحدات مغلقة إلا أن التجارة الإقليمية كانت تتوسع بالتدريج، ويظهر في ثقافة حسونة بالإضافة إلى الأوبسيديان الحجارة شبه الكريمة من الفيروز إلى المالاكشيب، بينما أن وجود الأصداغ في بعض المواقع في شمال منطقة ما بين النهرين، والذي أتى من الخليج العربي والذي يحمل الشهادة عن

وجود علاقات تجارية ما بين مستوطنات حسونة والشعوب في أقصى الجنوب، ومن الممكن أن يكون من إيران. وابتداءً من سمارة والفترات التالية فإن وجود بعض التعبيرات الفنية على الفخار التي قد استعيرت من بعض المواد كالسجاد والمنسوجات والسلاسل كل هذه ربما دلت على وجود التجارة في تلك السلع القابلة للتلف. وبالنظر إلى تلك التقنيات الغير علمية للبحث عن الكنوز المستخدمة حتى وقت متأخر من قبل بعض علماء الآثار في الشرق الأدنى يتساءل المرء إذا كان المنقبون في الحفريات قد عجزوا عن التعرف على مثل هذه الأشياء الميكروسكوبية الصغيرة التي من الممكن التعرف عليها عن طريق الفحص المجهرى أو التحليل الكيميائي.

بدأ النحاس في الظهور في بعض مواقع ثقافة حلف إذ نستطيع تخمين مصدره. ولكن ولما لم تظهر أية خامات من النحاس في العراق، فإن هذا يثبت وجود تجارة قطرية داخلية كان يقوم بها بالنسبة للمعادن بعض الحدادين والمهتمين بشؤون المعادن. وفي فترة متأخرة جداً (حوالي ١٩٠٠ ق.م) ثرى صور الحدادين في صور زيتية في القبور المصرية، وهي تظهر جماعة صغيرة من العاملين بالمعادن كانت حميرهم تحمل الكور للنفخ والمعدات الأخرى. أما توزيع مناطق صنع الفخار في ثقافة حلف فهي تمتد عبر المنطقة المحددة غرباً بالساحل السوري الشمالي ومرسين وكليكا وشمالاً ببحيرة فان وجنوباً بسمارة. وهذا يدل على وجود روابط ثقافية واسعة الانتشار وعلى إمكانية وجود علاقات تجارية واسعة الانتشار. وليس هناك من رأي طبعاً يفيد أن الفخار نفسه كان منشأ صنعه وتوزيعه موقع واحد معين. ويشير الافتقار إلى شواهد على وجود ثقافة حلف في إيران إلى غياب المبادلات التجارية ما بين إيران ومنطقة ما بين النهرين.

لقد كانت أولى الثقافات المرموقة في جنوب العراق أي ثقافة عبيد تمتلك بعض العلاقات المشتركة المحدودة مع إيران مع أن تلك العلاقات لم تكن ذات قوة تتطلب افتراض وجود تجارة عالية التنظيم، ولقد اقترح أن استعمال الأدوات الصلصالية المؤسسة على أشكال معدنية، وهي إحدى صفات ثقافة عبيد المميزة - إنما يدل على عجز الشعب ذي العلاقة عن تنظيم تجارة النحاس بعد أن أقاموا في منطقة خالية

من الخامات التي كانوا يمتلكونها في مساكنهم القديمة (ومن المحتمل أن تكون إيران) ويستعملونها، فقد كان فخار عبيد شأن فخار صلف موجوداً في مناطق بعيدة كمناطق سوريا الشمالية وكذلك فقد كان الخشب ضرورياً لبناء المعابد في فترة عبيد، وهذا يدل أن التجارة ما بين سوريا ومنطقة ما بين النهرين كانت قد بدأت على مقياس واسع. فقد كان الخشب يُجرّ من لبنان إلى كركميش براً، وبعدها يُطوَّف فوق نهر الفرات. ومن المؤكد أنه قد وُجدت طرق أخرى مستعملة في ذلك الوقت فقد وجدت قطع من الفخار تعود إلى منطقة ألاالا (قرب خليج الاسكندرونة) وقد أنتجت وهي متأثرة بصناعة الفخار في كل من حلف وعبيد كذلك في مرسين وكليكيّا، ولا نعلم إذا كان هذا شاهداً على وجود مواصلات بحرية أم أن المواصلات كانت تجري براً.

وبالنسبة للفترة التي تلت عام ٣٠٠٠ ق.م، هناك شواهد أثرية مرموقة عن وجود علاقات ثقافية ما بين مصر وسومر أو بالتحديد عن وجود تأثير للنفوذ السومري على مصر وذلك بالنسبة للعلاقات التجارية بالتأكيد ولكن هذه العلاقات ليست من اختصاص هذا الكتاب. وبالنسبة للتفاصيل يمكن للقارئ الرجوع إلى كتب السير هـ. فرانكفورت في كتابه مولد الحضارة في الشرق الأدنى. ومع ذلك فإن الاقتراح المذكور أعلاه وهو أن العلاقات التجارية المذكورة قد حدثت في شمال بلاد العرب وفي الصومال إنما تستحق الشرح. فالنظرية أصلاً تعتمد على بعض الفرضيات بالنسبة لاستعمال البخور. إذ هناك عنصران من عناصر البخور هما من منتجات عدة أصناف من الأشجار الموجودة في جنوب بلاد العرب والصومال وشمال السودان وبلاد الحبشة. هذا وإن مجرد ذكر هذين الصنفين في النصوص المصرية التي تعود إلى الأسرة الخامسة فصاعداً، إنما يشكل فكرة عن وجود التجارة ما بين مصر والصومال وجنوب بلاد العرب ابتداءً من منتصف الألف الثالث مع أنه من المشكوك به أن السومريين قد استعملوا هذين النوعين من البخور المشار إليهما إذ لا يمكننا أن نعتبر أن الرحلات البحرية السومرية إلى الصومال أو إلى عدن في أوائل الألف الثالث، إلا أنها مجرد فرضيات، ولكن هناك بعض الشواهد الأثرية تدل على وجود

علاقات تجارية للسومريين شرقاً تعود إلى حوالي عام ٢٨٠٠ ق.م نظراً لوجود أوجه شبه واضحة ما بين إحدى الثقافات القديمة التي وجدت في جنوب بلوخستان المعروفة باسم ثقافة كولي Kulli وما بين ثقافة عيلام وثقافة منطقة ما بين النهرين. فلقد وجدت بعض المواضيع الفنية على الأواني الفخارية القادمة من سوزة ونهر دياللا وكذلك الأواني التي تحتوي على المراهم ومعها منحوتات من الزينة من نوع وُجد في جنوب بلوخستان، كل هذه قد وجدت في عدد من المواقع التابعة لنفس الفترة في منطقة ما بين النهرين، بما فيها القبور الملكية في أور وكأس منحوتة من الصنف السومري من دياللا وختم أسطواني من أور وتماثيل صغيرة من سوزة، ويظهر فيها جميعاً عجول هندية ذات سنّام، مما يدل على وجود تجار من الهند في منطقة ما بين النهرين وهؤلاء كانوا يتطلّبون وجود مراسم لديانتهم. ونظراً لعدم وجود أي أثر للثقافة (الكولية) على طول الطرق التجارية البرية عبر إيران، فإن هذه الصلات التجارية كانت بحرية.

وبينما كانت الرحلات البحرية من سومر إلى بلاد الصومال أو عدن في فترة جمدت نصر المتأخرة، هي رحلات افتراضية إلا أنه وبعد قرنين أو ثلاثة قرون حدثت رحلات بحرية تجارية من سومر إلى الأماكن البعيدة عن طريق الخليج العربي وقد ذكرت ثلاثة أمكنة تجارية في النقوش التي تعود إلى منتصف الألف الثالث فصاعداً. وهذه الأماكن هي تلمون وماغان، وميلوفا. ويوافق الجميع أن تلمون هي البحرين، أما ماغان فيقال إنها ساحل عمان وليس من المؤكد معرفة المنطقة التي وجدت فيها ميلوفا. وتحدد النظريات الأساسية موقعها إما على ساحل بلوخستان أو شمال غرب الهند، أو في مكان ما في جنوب بلاد العرب أو على سواحل الصومال. ولقد كانت هناك علاقات تجارية ما بين هذه الأماكن وبابل فلقد استطاع سرجون ملك أغادي (حوالي ٢٣٧٠ ق.م) أن يشير بكل فخر إلى وجود بعض السفن التي كانت تتاجر مع ميلوفا وماغان، وتلمون وكانت ترسو خارج عاصمته مع أنه ليس هناك من شواهد أو دلالات أن سرجون قد أشرف على هذه التجارة أو بعض الأجانب. وبعد زمن سرجون بوقتٍ قصير فقدت الاتصالات المباشرة مع ميلوفا ولكن التجارة

المباشرة مع ماغان قد استمرت حتى نهاية الأسرة الثالثة في أور (حوالي ٢٠٠٠ ق.م) وذلك لأن لدينا نصوصاً تعود إلى تلك الفترة تقول إن رجلاً قد أرسلته سلطات معبد نانا (وهو إله القمر في أور) ومعه كميات كبيرة من الألبسة والصوف والزيت والجلود وأخذها في قارب إلى ماغان ليشتري بأثمانها النحاس وكان ذلك عن طريق المقايضة وكانت البضائع المقايض عليها من ماغان لا تشمل (وكما نعلم من قوائم البضائع الواردة إلى المعبد) النحاس وهو المادة الرئيسية فحسب، بل الخزف والأحجار الكريمة والعاج والخضروات التي تدعى بصل ماغان. وبالنسبة لمصدر العاج الحقيقي في ذلك الوقت فمن الممتع أن نذكر أن المواقع في منطقة ما بين النهرين والتي تعود إلى الفترة الواقعة ما بين ٢٣٧٠ و ٢٠٠٠ ق.م، قد وجد فيها عدد من الأختام المنحوتة تشبه النوع الذي وجد في حارابا Harapa في وادي نهر الهندوس بينما وجدت الأختام الأسطوانية (التي هي وبصورة عامة من ميزات مصنوعات منطقة ما بين النهرين) في موهنجودارو Mohenjodaro (وأيضاً في وادي نهر الهندوس) وبعد سقوط البيروقراطية العالية التنظيم للأسرة الثالثة في أور عندها فقد الاتصال المباشر مع ماغان وفي القرون التالية كانت تلمون هي المحطة التجارية الرئيسية داخل منطقة الخليج العربي .

إن أقدم التسجيلات المعروفة التي تشير إلى تلمون ما هي إلا وثائق إدارية تعود إلى ٢٥٠٠-٢٤٠٠ ق.م، وهذه تظهر أن التجارة المنتظمة كانت موجودة في ذلك الوقت ما بين سومر وتلمون حيث كان أهم الصادرات هناك التمور. ولقد ظهر أيضاً أن بعض النباتات والحيوانات التي كانت قد تأقلمت في بابل قد وصلت إلى البلاد عن طريق استيرادها من خلال تلمون، وتذكر النصوص الأخرى التي تعود إلى الألف الثالث وأوائل الألف الثاني بعض الواردات من البضائع التلمونية التي لم تكن من منتجات الجزيرة نفسها بل من بلدان بعيدة. والبضائع المذكورة هي النحاس والحجارة الكريمة والعاج وقد وجدت عيّنات من هذه المواد في الحفريات من العصر البرونزي في موقع البحرين، وكانت تلمون سوقاً تجارياً هاماً ابتداءً من أواخر الألف الثالث ق.م على الأقل. تأتي معظم التفاصيل التي نمتلكها حول هذه التجارة البحرية

مع تلمون من زمن أسرة لارسا (حوالي ١٩٠٠ ق.م) وفي تلك الفترة كانت مدينة أور الميناء الرئيسي للدخول إلى منطقة ما بين النهرين ولقد وجدت مجموعة من الألواح في هذه المدينة وهي تتعلق بالتجارة في تلمون. هذا وإن الواردات الرئيسية المذكورة من تلمون كانت النحاس واللازورد واللؤلؤ وبعض أنواع الخشب. وليس من الضروري افتراض أن جميع تلك البضائع كانت من مكان واحد نظراً لأن تلمون كانت تؤلف مركز التجمع للتجار القادمين من أماكن متعددة وكانت تعتبر جزيرة مقدسة تخلو من النزاعات والخصومات. وأما العاج فقد كان يصل إلى تلمون من مصر أو من وادي الهندوس ولكن الإشارة إلى الأمشاط العاجية يُرجّح أنها وجدت في وادي الهندوس.

أما الصادرات الرئيسية من سومر إلى تلمون فقد كانت الملابس والزيت الذي كانت تقدمه نُخب من الرأسماليين وقد عقدت العقود وهي تذكر قيمة البضائع بالفضة وتذكر قيمة الفضة المتفق عليها التي ينبغي على التجار أن يجلبوها وهناك نص أحد العقود التجارية.

٢ مينا من الفضة كقيمة لـ ٥ غور من الزيت و ٣٠ رداء وهذه قد استلفها لوميشلام - تا - أي ونيغ - سي - سا - نابا لاستعمالها كرأسمال للشراكة وذلك من أور - نينمار - كا للإلتفاق على حملة إلى تلمون لشراء النحاس من هناك. وبعد نهاية الرحلة بالسلامة فإن الدائن سوف لا يعترف بأية مسؤولية عن الخسائر التجارية التي تحدث للمدينين الذين قد وافقوا على إرضاء أور - نينمار - كا بإعطائه ٤ مينا من النحاس لقاء كل شيكل من الفضة كثمان معادل.

إن تمويل الرأسماليين للحمولات التجارية هو أحد الفروق والاختلافات عن التجارة البحرية التي كانت تحدث قبل مئتين من السنين التي كان الممول فيها ليس هو الرأسمالي بل المعبد ، وكانت المنظمة التجارية والتي تتعامل مع تلمون تشابه تلك التجارة بواسطة القوافل مع كابا دوكيا. ولكن هناك بعض الفروق الهامة التي كانت تُحبذ التجارة البحرية ولا تحبذ التجارة البرية بواسطة القوافل نظراً لوفرة الأرباح بالنسبة للتجارة البحرية. ففي التجارة بواسطة القوافل كان الممول يتسلم

ثلثي الأرباح على أن تكون العائدات مقدارها في الحد الأدنى خمسون بالمئة من النفقات بالإضافة إلى عدم تعرض رأسماله للخطر. ومن الجهة الأخرى فإنه، وبالنسبة إلى التجارة البحرية إلى تلمون، كان الممول يتقاضى نسبة عائدات ثابتة بدلاً من نسبة الأرباح. فإذا أصبح المستثمر شريكاً تاماً في الصفقة فإنه يشترك في الربح والخسارة، وإن سبب كون الأحوال مناسبة للتاجر البحري أكثر مما كان يصيب التاجر البري، فإن ذلك يعود إلى أن التجارة مع تلمون كانت عبارة عن (تجارة مغلقة) وكان القبول والاشتراك فيها أمراً صعباً يقضي بوجود مهارة تقنية تقتضي وجود علاقات رسمية مع التجار في الجزيرة قبل الولوج في تلك التجارة.

ولا يعرف إلا القليل عن طبيعة التجارة بالنحاس نظراً لأن إحدى النصوص تذكر ثلاثة عشر ألف مينا (وهذا يعادل ثمانية أطنان من النحاس) وكان المعدن يأتي بشكل قوالب تقدر الواحدة بأربعة مثقالات أي بشكل قطع يستطيع العامل العادي أن يحملها. وقد كانت السلطات الإدارية في سومر تجبي جمارك عالية على البضائع المستوردة.

وبعد حوالي عام ١٨٠٠ ق.م ومع أن العلاقات التجارية مع تلمون ظلت مستمرة إلا أن الجزيرة قد توقفت عن كونها سوقاً تجارياً عالمياً وذلك لمدة حوالي ألف عام. وفي أثناء هذا الزمن كانت صادرات تلمون محصورة بالمنتجات الزراعية، وبالنسبة لنقص أهمية تلمون كمركز تجاري فإن التغيرات العنيفة في تلك المنطقة بعد عام ٢٠٠٠ ق.م بقليل كانت لها علاقة بذلك الحدث.

لدينا بعض الشواهد حول الجانب التقني للتجارة البحرية إذ تظهر أن السفن السومرية والبابلية كانت وبالنسبة للمقاييس الحديثة صغيرة جداً. وكانت السجلات القديمة تذكر الحجم بصفة السعة من نوع معين من الحبوب فكانت السفينة السومرية في الألف الثالث قبل الميلاد تحمل خمسة وعشرين طنناً وأما السفن البابلية في الألف الأول قبل الميلاد فكانت تحمل حوالي أربعين طنناً وإذا حسبنا الحمولة من النحاس فإن السفينة تزن أكثر من ذلك وإذا حكمنا على تلك السفن من نموذج وجد في المقابر الملكية في أور (انظر اللوحة ٢ب) تصبح من نفس حجم

السفن العراقية الحديثة المعروفة باسم بيليم (ملك الحيتان) وكانت مُجهزة بصاري وشرع ومجذاف قوي يستعمل كدفة. ولا يزال هناك على نهر دجلة الطوف من نوع الكيليك Kelek والمؤلف من منصة خشبية تدعمها جلود منفوخة ولا تزال موجودة على دجلة بشكل زورق صغير يدعى قوفى Quffa وهو لا يزال مستعملاً في العراق في النقل المائي على نهري دجلة والفرات، وقد استمرت هذه التجارة الداخلية على النهرين خلال فترة التاريخ البابلي ولدينا مراجع لا تُعد ولا تحصى تُظهر نقل المواد الغذائية من مدينة إلى أخرى، وهذه المواد تشمل مواد البناء، والمعادن والصوف والجلد وهلمَّ جر وفي نمرود التي كانت عاصمة آشور في أوائل الألف الأول ق.م، وجد سور للميناء كبير الحجم مؤلف من قطع كبيرة من الحجر الكلسي وهذا الميناء كان يستخدم في النقل المائي على نهر دجلة.

علينا العودة إلى الألف الثالث ق.م وذكر التجارة البرية في منطقة ما بين النهرين وقد تمت هذه التجارة قبل فجر التاريخ ولدينا مراجع تثبت ذلك وخصوصاً مع إيران وفي الأدب السومري فهي تعكس بكل دقة الأحوال الاجتماعية حوالي عام ٢٧٠٠ ق.م. وفي مثل هذه النصوص نرى وصفاً لتجهيز وإقلاع قافلة تتألف من الحمير تحمل أكياساً من الشعير من إحدى المدن السومرية إلى موقع جبلي في لوريستان Luristan هذا وإن ظروف هذه الرحلة التجارية والأحوال الاجتماعية التي حدثت فيها قد وصفناها سابقاً. ونحن نجد بعض السجلات المعاصرة التي تذكر مثل هذه التجارة، إما بشكل إيصالات أو بشكل نقوش تعود لحكام الدويلات - المدن ويشير عدد من هؤلاء الحكام إلى جلب الأخشاب وإنزالها من الجبال ويشير حكام آخرون إلى فرض الجزية على الشعوب القاطنة في المنطقة الواقعة من الخليج العربي إلى حوض البحر الأبيض المتوسط ولكن من المحتمل أن كل ما كان يفعله هؤلاء الحكام هو تأمين التجارة وعلاقاتها خلال المنطقة بدلاً من تأمين السيطرة السياسية.

يقدم لنا سرجون ملك أغادي حوالي ٢٣٧٠ ق.م وهو الذي أسس أول أسرة سامية في منطقة ما بين النهرين، يقدم لنا إحدى المشكلات الخاصة. إذ تشير النصوص

والنقوش المعاصرة أنه قد ادّعى السيطرة على لبنان وسلسلة جبال أمانوس التي تدعى غابة أشجار الأرز، وكذلك السيطرة على جبال الفضة، وهناك أحد التقاليد الأدبية التي تعزو لسرجون إقامة إمبراطورية واسعة النطاق تجارياً وليس من المستحيل أن ادعاء العريض له ما يبرّره، فقد كان هناك قبل نهاية الألف الثالث بعض المستعمرات التجارية ابتداءً من منطقة ما بين النهرين إلى آسيا الصغرى وحتى ربما كريت. وفي تل براك الواقعة على الطريق من أغادي إلى آسيا الصغرى كان هناك قصر محصّن بناه حفيد سرجون وقد اكتشف حديثاً وكان الغرض منه حراسة الطريق التجارية. بالنسبة للإدعاء بالسيطرة على كريت فإن هناك بعض اللقيات من الفخار تدل أنه كان هناك صلات ما بين بحر إيجه وبلاد ما بين النهرين ابتداءً من الألف الرابع ق.م. وكانت هذه الصلات قوية جداً في أوائل الألف الثاني ق.م. وذلك نظراً لأنه قد وجدت الأختام الأسطوانية البابلية في كريت نفسها. وفوق ذلك فقد وجد أن بعض اللغات القديمة التي استعملت في بعض النقوش في كريت ابتداءً من الألف الثاني ق.م، التي لم تكن سامية فحسب، بل كانت أكادية سامية وهذه اللغة تعرف باسم اللغة المناوية القسم A وإن النقوش التي استخدمت فيها تلك اللغة يرجع تاريخها إلى ما بين القرن السابع عشر والقرن الخامس عشر ق.م. وفوق ذلك فإن الزينة الموجودة على المزهريات الكريتية كانت تمثل مشهداً من مشاهد الحصاد وكان الحصادون في عهدة موظف كان يرتدي ألبسة من منطقة ما بين النهرين فإذا أخذنا هذه الحقائق بعين الاعتبار، فمن المعقول أن يكون هناك بعض التجار من منطقة ما بين النهرين متواجدين في منطقة بحر إيجه في أوائل الألف الثاني وربما حتى أواخر الألف الثالث ق.م. ولقد كان بحر إيجه خلال قسم كبير من الألف الثاني ق.م مسرحاً لنشاط تجاري عظيم قد لوحظ فيما بين عام ١٤٠٠ - ٢٥٠ ق.م وفي ذلك الوقت كانت كريت نفسها مهتمة بإقامة الطرق الجيدة الصالحة لحركة العربات ذات العجلات مع وجود مراكز للهداية والحراسة فيها وقد عُرف فيها حرفاً مشيد واحد على الأقل وكانت السفن الصغيرة ترسو على الشواطئ عادة.

وبالنسبة لآسيا الصغرى فقد لوحظ إمكانية وجود مستعمرات تخص التجار القادمين من منطقة ما بين النهرين قبل نهاية الألف الثالث ق.م، وابتداءً من عام ١٩٠٠ ق.م فصاعداً، فقد أصبحت القضية بشكل لا يتطرق إليه الشك وذلك ما تشهد به محفوظات المستعمرة العائدة لتجار كولتيب Kultep (كانيس القديمة). وهذه تثبت وجود القوافل التجارية الواسعة المستمرة ما بين كانيس وآشور ولقد ساعدت الوثائق العلماء وخصوصاً الأستاذ ج. ليوي J. Lewy في معالجة النظام التجاري الاقتصادي بالتفصيل وكانت التجارة تتم عن طريق قوافل الحمير وكانت القافلة تتألف من مئتي حيوان يقطع من اثني عشر إلى خمسة عشر ميلاً في الساعة، ولكن وبالنسبة لبعض المدن في آسيا الصغرى كانت التجارة تتم عن طريق العربات وهذا يدل على وجود شكل من أشكال أنظمة الطرق. وكان قوافل القوافل يحفظون مذكرات تسجل النفقات خلال الطريق وحسابها في نهاية الرحلة. وكان الصادر الرئيسي من آسيا الصغرى هو النحاس ونجد أن هناك ذكراً لكميات من النحاس تبلغ خمسة أطنان وبالنسبة للبضائع التي تُرسل من آشور كانت هذه تتألف من المنسوجات والرصاص أو خامات الرصاص. وقد وجدت خامات الرصاص التي تحتوي كميات من الفضة في آشور قرب أصول نهر الراب الأعلى وفي جودي داغ وقد قيل إن هذه الخامات كانت تصدر إلى آسيا الصغرى، حيث كان يُصهر حين تتوفر كميات كبيرة من الوقود، وقد ذكر عن قافلة تحمل أحد عشر طنناً من الرصاص وقد وجدت قطع من الرصاص في أساسات أحد المعابد في آشور، وقد صُنِّدَ إلى آسيا الصغرى أيضاً زيت الزيتون والجلود وجزأت الغنم والصوف بمقادير تتراوح ما بين طن واحد وطينين وكانت السلعة التي يتاجر بها بكميات صغيرة هي القصدير وذلك في آسيا الصغرى وكانت أسعاره تزيد خمسين مرة عن سعر الفضة.

وليس لدينا أية معلومات وافية عن قضية الأمن أثناء تلك الرحلات فقد كان التجار معرضين للمخاطر من عدة أنواع وقد تطرقت شرائع حمورابي إلى بعض هذه المخاطر مثلاً الخسائر الناتجة عن اللصوص والأعمال الإلهية، وتذكر بعض الشواهد من ماري أن القوافل المارة خلال البلدان الأجنبية كانت تدفع بعض الرسوم

للموظفين المحليين وبعدها يحق لهم استعمال الآبار وحماية الحاكم المحلي ونجد من فترة متأخرة من رسالة ملكية إلى أحد موظفي الجمارك يخوّل أحد الرجال الإعفاء من الرسوم المتوجبة على قافلة الحمير الخاصة بذلك الرجل. وفيما بعد عملت القوانين الحثية والعبرية واليونانية شروطاً خاصة بقصد حماية التاجر الأجنبي وهذا يعود إلى فترات أقدم بكثير.

لقد ذكر المؤرخ الأمريكي كارل بولاني Karl Polany في كتابه (التجارة والأسواق في الإمبراطوريات القديمة، ١٩٥٧) أن اقتصاد منطقة ما بين النهرين لم يكن من اقتصادات السوق وأنه قد حاول إعادة تفسير التجارة في منطقة كابادوكيا بهذا المعنى. ونعني باقتصاد السوق الاقتصاد الذي تثبت به الأسعار مباشرة عن طريق تبادل العرض والطلب. ويقول إن هذا الوضع لم يكن وافياً بالغرض في منطقة ما بين النهرين القديمة، وإن الأسعار كانت تخضع لسلطة العادات والقوانين أو الدعاية. وهكذا فلم يكسب التجار البابليون والآشوريون أرباحهم (طبقاً لهذه النظرية) من الفروق بالأسعار وهكذا أصبحت التجارة خالية من المخاطر، وهكذا وطبقاً لنظرية الأستاذ بولاني فإن التجار الآشوريين في كابادوكيا كانوا مجرد وكلاء أو عملاء يحصلون على مراكزهم عن طريق الوراثة أو التحري أو التعيين. وهم مسؤولون بالدرجة الأولى عن تشجيع إنتاج النحاس والتأكيد لأهل البلاد أنه وعلى الأقل بالنسبة للمقادير التي يشتهيها الشعب من البضائع المعادلة سوف تصله بشكل كميات محددة وثانيها بالنسبة لنقل النحاس من مكان لآخر. وطبقاً لوجهة نظر الأستاذ بولاني كانت جميع الالتزامات مسجلة من قبل السلطات صاحبة العلاقة التي كانت هذه السلطات تكفلها. وهذا ما يفسر الافتقار إلى الإشارة إلى الأرباح والخسائر في العمل ويقال إنه يفسر لماذا لا يحدث أي إهمال أو تخلف عن دفع الديون حيث إنه يبدو أن السبب هو أن سلطات حفظ الحسابات يمكن أن تتقاضى الكميات المتوجبة على المتخلف من المبالغ المقدمة للفريق الآخر. ومن المؤكد أن التجارة الكابادوكية وأولئك الذين يعملون فيها كانوا تابعين لسيطرة السلطات البلدية أو الوطنية في آشور ولكن مجرد الاعتراف

بهذه الحقيقة لا يجبر المرء على قبول وجهة نظر الأستاذ بولاني ككل. إذ إن هناك صعوبة تواجه نظرية بولاني حول تجارة منطقة ما بين النهرين وهي أنه لقد حدثت في بابل إن لم يكن في كبادوكيا أن الغطرسية والتخلف عن دفع الديون كانت تحدث وأن هذه المصائب المادية والمالية كانت هي إحدى الأسباب الرئيسية التي كانت توقع بالرجال الأحرار في العبودية. وهناك اعتراض آخر وهو أن تثبيت الأسعار عن طريق تفاعل قضية العرض والطلب قد حدثت بالتأكيد في منطقة ما بين النهرين، وقد عرفت حالات لحساب الأسعار في زمن الحرب أو زمن المجاعات، وعندما هزم آشور بانيبال ونهب القبائل العربية فقد ذكر أن الجمال كانت كثيرة جداً، بحيث هبط سعر الجمل إلى شيكل ونصف. ولهذه الأسباب فإن نظرية الأستاذ بولاني ومع أنها تضع بعض مظاهر التجارة الكبادوكية في منظور أوضح، إلا أنها غير مقبولة كوصفٍ لاقتصاد منطقة ما بين النهرين ككل.

وبعد عام ١٨٠٠ ق.م بوقت قصير انتهت تلك الترتيبات التجارية ما بين آسيا الصغرى وقارة آسيا لأسباب لاتزال غير واضحة، ولكن من المحتمل أنها تعود إلى تلك التحركات العرقية في الأناضول وبعد هذا التاريخ بوقت قصير تبوأ الحثيون مكان الصدارة، إذ إننا نجد بعض الشواهد من الوثائق الحثية تشير إلى أن الحثيين خلال الألف الثاني ق.م، كان لهم بعض العلاقات ليس مع منطقة ما بين النهرين فحسب، بل مع مصر ومع أحيي ياوا Ahhi Yawa، والأخيرة تمثل المملكة الموسينية Mycenaean الواقعة إما في الجزء الغربي من آسيا الصغرى أو رودس أو بلاد اليونان نفسها، ومن الممكن أن تعود هذه الكلمة إلى الكلمة اليونانية أشايانس Achaeans. وكان النحاس والفضة ينتجان بكميات كبيرة بينما وفي النصف الثاني من الألف الثاني أصبح الحثيون يمتلكون احتكار الحديد، والذي كان لا يزال مصدراً نادراً. وإذا حكمنا عن طريق تلك الرسالة الملكية التي يعتذر فيها الملك الحثي إلى ملك آشور لعجزه عن إرسال الحديد اللازم، فإننا نستنتج أن تصدير الحديد كان احتكاراً ملكياً لملك الحثيين. ولقد شككت بعض المدارس في قيمة هذا الاستنتاج. ولكن كان هناك بالتأكيد شواهد تدل على أن إنتاج

وتصدير المعادن بوجه خاص وهي ذات الأهمية العسكرية كان غالباً تحت السيطرة المطلقة للدولة وإن أفضل مثال معروف هو ما له علاقة بالفلسطينيين الذين عندما سيطروا على فلسطين في نهاية الألف الثاني قبل الميلاد كانوا لا يسمحون لأي شخص غير فلسطيني أن يعمل كحداد. وفي القرن التاسع عشر قبل الميلاد وبالنسبة للمستوطنات الآشورية في كبادوكيا فقد كان تصدير القصدير ممنوعاً وغير قانوني. بينما نجد أن ذكر وجود مفتش ومراقب البرونز يوحى بأن تجارة البرونز كانت مراقبة بشكل شديد.

ومن المناسب هنا أن نشير إلى الدور الذي لعبته سوريا في التجارة الدولية نظراً لأن سوريا كانت وفي ذلك الزمن تدور في الفلك الحثي بينما كانت سوريا الجنوبية تشكل نهاية لإحدى الطرق التجارية الرئيسية في منطقة ما بين النهرين. ولقد كنا لاحظنا أن مقاطعة Alalah ألالاه كانت خاتمة الطرق التجارية من كل من جنوب منطقة ما بين النهرين وكليهما ابتداءً من الألف الرابع وكان لالألالاه دور سياسي متقلب بعد أن أصبحت تحت سيادة مصر أولاً ثم تحت سيادة شمال منطقة ما بين النهرين والحثيين. ولكن هذه الحقيقة ما هي إلا دلالة على أهميتها التجارية. وفيما بين عام ١٦٠٠ و ١٤٠٠ ق.م هناك شاهد من الفخار يدل على وجود التجارة مع قبرص وفلسطين ونوزي (شرق آشور) ومع بحر إيجة على العموم، ولكن الصورة الأكثر إشراقاً للتجارة السورية تظهر لنا من مصادر مصرية. وهذه تمثل صورة زيتية أخذت من قبر محافظ طيبة حوالي عام ١٤٠٠ ق.م وهي تظهر سفناً من طراز مصري يقودها بحارة سوريون كانوا يفرغون حمولتهم في مدينة مصرية (من المخلنون أنها طيبة) وقد كان هناك نوع من المراقبة على التجارة السورية نظراً لوجود صورة موظف يسجل الأسماء أو الصفات الشخصية لمجموعة التجار. وكانت السلع التجارية تتألف من جرار كبيرة من النبيذ أو الزيت ومزهريات من المعادن الثمينة وتدل الصورة أن هذه السلع لم تكن لتباع إلى أفراد خصوصيين بل عن طريق وكيل حكومي وهو صاحب القبر الذي كان مسؤولاً عن المخازن في البلدية. ويبدو أنه وبالإضافة إلى ذلك أن هناك بعض التجارة الخاصة نظراً لوجود حوانيت صغيرة على جانب الماء حيث

كانت تباع الأحذية والمنتوجات والمواد الغذائية، وفي إحدى السفن هناك صورة امرأة بائسة وولد وهما عبدان جُلِبَا كبقشيش أو رشوة للموظف المصري الكبير نفسه.

لقد أصبحت التجارة الدولية سهلة المنال نظراً لوجود التجار المغتربين في عدة مراكز تجارية. وكان هناك بعض الاحتياطات المشابهة في أوغاريت في سوريا حوالي ٤٠٠ ق.م عندما وبالإضافة إلى وجود مستعمرة تجارية ناجحة أنشأها التجار الموسينيون، كان هناك أيضاً مستعمرات آشورية ومصرية. وذلك يظهر من إحدى الوثائق التي تفصل عمليات تسليم الخمر إلى الشعب في تلك البلدان. ولقد تشجعت التجارة الخارجية بفعل ملك أوغاريت، وهكذا يجد المرء أحد العقود الملكية يعطي لأحدهم إعفاءً من دفع الرسوم الجمركية عن سفنه العائدة من كريت. هذا وإن الإشراف الملكي على التجارة في أوغاريت يظهر عن طريق وثيقة أخرى أصدرها الملك (حوالي عام ٤٠٠ ق.م) وهي عبارة عن نوع من جواز سفر صادر لمصلحة رجل وابنه وهو يعطيهم الحق باستعمال الطرق إلى مصر وإلى أراضي الحثيين. ولقد كانت تجارة المعادن هامة بالنسبة لاقتصاد أوغاريت. ولم تُذكر المعادن الثمينة (بما فيها الحديد - الذي لا يزال عظيم القيمة) في النصوص بل أيضاً قد وُجد في الميناء بقايا من النحاس والبرونز فضلاً عن قوالب من الرصاص في القصر. وبالنسبة للقيم، يذكر في النصوص أن الذهب في ذلك الوقت يسوى ثلاثة أو أربعة أضعاف وزنه من الفضة. وفي نهاية الألف الثاني وبداية الألف الأول تضعضع النظام القديم للنموذج التجاري عبر منطقة ما بين النهرين وسوريا بشكل خطير بفعل ضغط الآراميين الذين اقتحموا المنطقة سائرين نحو بابل وآشور. وكانت الصعوبات الاقتصادية التالية بالنسبة لآشور إحدى العوامل التي جعلت آشور تحاول كسب السيطرة العسكرية على الطرق المؤدية إلى أراضي البحر الأبيض المتوسط. وأخيراً نجحت آشور في هذه المهمة حوالي عام ٧٤٠ ق.م وذلك بكسب السيطرة على سوريا وفينيقية بما فيها مدن صور وصيدا. ولقد برزت إلى النور بعض الرسائل المعاصرة التي تذكر السيطرة الآشورية على التجارة في المدن المذكورة. ويظهر من هذه الرسائل أنه قد سُمح لأهالي صور وصيدا أن يقطعوا الأشجار من لبنان ولكن كان عليهم دفع

ضريبة على الخشب عند وصوله إلى المستودعات. وكانت هذه سياسة غير حكيمة نظراً لأنها أنتجت حدوث شغب واضطرابات قُتل في أثنائها جابي الضرائب الآشوري. ولذلك اضطر الآشوريون لاستدعاء الفرق العسكرية لإعادة النظام. ونتيجة لذلك فقد أعادوا السيطرة على التجارة عن طريق إجراء بعض القيود على عمليات التصدير، وهنا يذكر كاتب الرسالة نص رسالته كما يلي «ومن الآن فصاعداً ينبغي أن يُجلب الخشب إلى هذا المكان وينبغي أن تبدأوا أعمالكم الخشبية ولكن لا ينبغي أن تبيعوا هذا الخشب للمصريين أو الفلسطينيين».

ومن هنا نستنتج أن الآشوريين كانوا يستحوذون على الأخشاب لأنفسهم وكان الوضع بأكمله مطابقاً للسياسة الآشورية العامة من ممارسة السيطرة الاقتصادية والتجارية على الدويلات التابعة لها. وإن الاستيلاء على صور يصفه يوشع بقوله: «عندما يصل الخبر إلى مصر فسوف يصيبهم الألم العميق عندما يعلمون ما حدث في صور».

ومن المفهوم أن مصر قد أصابها الألم عند خسارتها الخشب القادم من لبنان نتيجة لسياسة المنع المذكورة أعلاه.

وإلى الشمال من آشور وحوالي بحيرة (فان) كان هناك دولة قوية أخرى وهي أورارتو ويتلخص تاريخ هذه الفترة في ذلك النضال بين هاتين القوتين للاستيلاء على الطرق التجارية الحيوية. وجدير بالذكر أن النقاط الرئيسية بالنسبة للنزاع السياسي والعسكري بين هاتين الدولتين الكبيرتين لم تكن حول الحدود بل في أقاليم الغرب أو في شمال سوريا وجنوب كليكيا وفي الشرق في المنطقة إلى الجنوب الشرقي من بحيرة أورميا.

إن أهمية شمال سوريا كنهاية لعدد من الطرق التجارية قد أشرنا إليه عدة مرات ولقد بدلت آشور وأورارتو جهوداً كبيرة عن طريق الأساليب الدبلوماسية والعسكرية لتأمين السيطرة على هذه المنطقة. ففي المنطقة الغربية إلى الشمال من سوريا وإلى الغرب من أورارتو كان هناك دولة تدعى موشكو كانت تسيطر على

الطرق البرية التي تصل إلى المستوطنات اليونانية على الشواطئ الغربية من آسيا الصغرى، وكان ملكها (ميتا) معروفاً لدى اليونانيين باسم ميداس وهو المعروف بشروته العظيمة. وهناك بعض الوثائق التي نُشرت حديثاً، قد أظهرت أن الملك الآشوري أظهر سروره وحبوره عندما أمّن أخيراً التحالف مع ميتا ملك موشكو وقد عمل هذا الانقلاب في الحوادث أن خفف الضغط على القطاع الشمالي الغربي من الإمبراطورية الآشورية وسهل العمليات التجارية ما بين بلاد اليونان والأراضي الواقعة ما وراءها. وإلى الشمال الشرقي من آشور هناك شاهد مرموق لوجود طريق تجارية أخرى كانت المنافسة عليها إحدى الأسباب الرئيسية لنشوب النزاع ما بين آشور وأورارتو ولا تعرف نهايات الطرق المذكورة، ولكن هناك كميات من الشواهد التي لها علاقة بالقضية.

وهناك نقطة صغيرة أخرى تثبت وجود طرق تجارية في هذا الوقت ما بين بلاد اليونان والمناطق إلى الشرق من آشور. إذ إنه وفي هذه الفترة فقد وُجدت صورة الديك مدهونة على المزهريات اليونانية وإن اسمه اليوناني (الذي يعني الطائر الفارسي) يُظهر أنه قد وصل إلى بلاد اليونان من إيران من خلال أورارتو.

وبالإضافة إلى الطريق عبر أورارتو وهي الطريق الممتدة من منطقة ما بين النهرين إلى كركميش وإلى مينا Mina، قرب خليج الإسكندرونة، كانت هذه الطرق مزدهرة في أواخر القرن الثامن وقد اتخذت آشور خطوات حاسمة لتأمين أمان هذه المنطقة. ولقد سهّلت الأعمال التجارية الفعلية عبر الإمبراطورية الآشورية عن طريق إنشاء مراحل بريدية ونظام سريع للمواصلات كانت بلاد الفرس صاحبة الفضل في تقييم فكرته.

وفي عام ٧٠٠ ق.م حدث هناك نشاط مرموق ظهرت فيه هجرة القبائل في إيران الأمر الذي ربما عطل الطرق التجارية هناك. ولكن لا نستطيع البرهنة عليه في الوقت الحاضر، ولكن من الممتع القول إنه وفي هذا الوقت وبعد مرور حوالي ألف عام فقد بدأنا نسمع مرة ثانية بمدينة تلمون بالنسبة لتجارة النحاس وهناك استنتاج ممكن وهو أن كل من كان موجوداً في النهاية الشرقية للتجارة الإيرانية قد أجبر

على الانتقال إلى الطرق الجنوبية ربما باستعمال الطرق البحرية بدلاً من الطرق البرية المتوفرة خلال إيران. وفوق ذلك فإنه مع أن آشور قد أحرزت نجاحاً عسكرياً ضد أورارتو إلا أن الأخيرة قد تطرّق إليها الفناء بسرعة تفوق ما يتطلبه الوضع. ومن الممكن تفسير هذا الفناء من قطع الطرق التجارية خلال إيران وأرمينيا التي كانت تجلب الثروة إلى أورارتو سابقاً.

أما آشور نفسها، فبالرغم من الإجراءات النشيطة مثل إلحاق عيلام بالإمبراطورية الآشورية وبذلك استطاعت آشور أن تتصل اتصالاً مباشراً بالإيرانيين، إلا أنها بدأت بالسقوط بصورة سريعة وذلك ربما كان بسبب انقطاع الطرق وهكذا أصبحت بابل القوة الضاربة في منطقة ما بين النهرين مع تلك الزيادة المرموقة في الأنشطة الاقتصادية فضلاً عن العسكرية. وهذا يقوم بدعم تلك الفرضية التي مفادها أن التحركات العرقية في إيران قد وجّهت الطرق التجارية القديمة مؤقتاً بحيث أصبحت التجارة الغربية تتساب عبر عيلام الجنوبية وبابل إلى أعالي منطقة الفرات.

لقد سمحت حالة الاتحاد ما بين ميديا وبلاد الفرس تحت حكم (قورش)، سمحت له بتهدئة المنطقة بجمعها بحيث أصبح من الممكن إعادة استعمال الطرق القديمة عبر إيران الشمالية. ومن المنتظر أن يتوقع المرء أن يكون لهذا التوحيد نتائج سلبية معاكسة اقتصادية في بابل إذ هناك دلالات أن هذا الأمر قد حدث فعلاً. فقد حدث تضخم سريع في بابل، إذ تضاعفت الأسعار فيما بين سنة ٥٦٠ و ٥٤٠ ق.م ويبدو أن بعض الملوك البابليين كانوا عالين بالمشكلة فقرروا اتخاذ خطوات مناسبة. فقام أحد الملوك وهو نيري غليसार Neriglissar بحمله في عام ٥٥٧ ق.م ضد كليسيا، في محاولة لتأمين السيطرة على الطريق البرية غرباً ابتداءً من شمال سوريا. ومع ذلك فقد نجح قورش في المناورة ضد البابليين وبذلك اكتسب بسرعة السيطرة على جميع مناطق آسيا الصغرى وتجارتها. ولكن آخر ملك بابلي جديد وهو نابو - نا - إيد اتجه جنوباً بعد أن قضى عشر سنوات بعيداً عن بابل، حيث أقام في تيماء في شمال غرب بلاد العرب وهناك أنشأ المستعمرات على طول الطريق من تيماء إلى المدينة في

محاولة لتقديم اقتصاد متين لمملكته وذلك بالسيطرة على الطرق التجارية في شمال بلاد العرب. ولقد حاول نابو - نا - إيد إجراء إصلاحات اقتصادية داخلية. ومع ذلك فقد كانت إصلاحاته إما متأخرة جداً أو أنها غير مناسبة أبداً. وفي عام 539 ق.م وقعت الإمبراطورية البابلية بأكملها في قبضة الملك قورش، ولذلك فقد عمل قورش فوراً إلى قلب سياسة الترحيل التي كانت متبعة ضد السكان المهزومين. وقد كانت هذه السياسة سبباً في تخريب اقتصاد بعض أجزاء الإمبراطورية لقاء تلك الفائدة المؤقتة التي تجنيها الحكومة المركزية.

هذا وقد أشار أوبنهايم أنه وفي خلال الفترة البابلية الجديدة ورغم وجود التجارة الخارجية بشكل أكيد، إلا أنه لم يتوفر لدينا سوى بعض الوثائق التجارية القليلة بالنسبة لهذه التجارة وهو يستنتج من هذا أن علينا أن نفرق ما بين نوعين من الأنشطة في الشرق الأوسط القديم. الأول تمثله التجارة في كبادوكيا ومستوردو النحاس من أور في فترة لارسا وهم الذين استخدموا جميع الوسائل للبيروقراطية السومرية بما فيها عادة كتابة جميع الصفقات التجارية. أما الثاني فالذي ينبغي علينا أن نفترض من خلاله أن التجارة في بابل الجديدة قد تناسقت معه وهو حسب رأي أوبنهايم ينحصر في تفضيل الاتفاقيات الشفوية المدعومة ببعض الوسائل العملية.

التجارة الداخلية

يذكر الرحالة اليوناني هيرودوتس (الذي زار بابل في القرن الخامس ق.م) ملاحظة خاصة بالنسبة إلى قورش ملك بلاد الفرس وهو يقول إن هذه الملاحظة كانت تشتمل بعض الانتقادات اليونانية نظراً لأنهم كانوا يمتلكون بعض الأسواق التي كانوا يمارسون فيها البيع والشراء وذلك لأن الفرس أنفسهم لم يكونوا معتادين على وجود الأسواق، ولم يكن لديهم أي مكان لسوق في بلادهم. أما الأستاذ بولاني فهو يتخذ هذا القول دعماً لبرهانه أن البابليين لم يكن لديهم أسواق وأمكنة للأسواق. وهذه المساواة بين الاقتصاد الفارسي والاقتصاد البابلي بغض النظر عن الفروق ما بين البنية الاجتماعية والبنية الاقتصادية في بلاد فارس الذين

كان يعتبرهم مجرد قبائل رحل تلك البنية التي وجدت قبل قرنين فقط من وجود قورش وخلفهم البابليون الذين كانوا يتمتعون بحضارة عمرها ألفا عام. ولهذا لا يمكننا اعتبار أقوال هيرودوتس مناسبة للحكم فيما إذا كان البابليون يمتلكون الأسواق أم لا يمتلكون. ويقول الأستاذ أوبنهايم إنه لم يكن هناك أسواق في ما بين النهرين القديمة بينما يقترح بولاني أنه لم يكن هناك أماكن مفتوحة في تلك المدن من الممكن أن تخدم كأسواق. والحقيقة أن الاقتراح الآخر ليس له أساس من الصحة. إذ إنه لا شك أنه كان في المدن الآشورية على الأقل مساحات واسعة مفتوحة يستطيع الرجل فيها أن يغتصب إحدى النساء الكادحات دون أن يزعجه أحد. وقد كان هنا في الألف الأول ق.م فسحة مفتوحة في نينوى تتسع لعرض قوى النصر بينما نجد أنه كان في إيشنونا في الألف الثالث ق.م حسب ما كشفت له لقيات الحفريات أنه كان هناك متسع في الطريق الشمالية لوجود ساحة عامة كبيرة. وكان هناك أيضاً المسافات حول أبواب المدن، حيث تتم الصفقات التجارية في الشرق القديم بينما نجد أن كلا الوثائق الآشورية والبابلية من الألف الأول ق.م تشير إلى وجود بوابة البيع والشراء حيث تبودلت عمليات بيع البضائع ومقايضتها بالفضة ويظهر أن رأي الأستاذ بولاني وهو إنكار وجود الأسواق خلال منطقة ما بين النهرين القديمة لم يكن موفقاً مع أنه ينبغي أن نعترف أن شهادة وجودها ليست قوية أيضاً.

لقد ذكرنا سابقاً أن نحو ٩٠٪ من النصوص المسمارية كانت مختصة بالاقتصاد في محتوياتها وهذا يجعل من المستحيل محاولة إعطاء خلاصة مفيدة بالنسبة للمظاهر العامة للتجارة في مختلف الفترات التاريخية وهناك بعض المظاهر حول النظام الاقتصادي في الدول المدينية السومرية في الألف الثالث ق.م وهي التي لخصناها سابقاً.

وفي فترة بابل القديمة كانت التجارة من عمل طبقة معينة تدعى تامكارو ومفردتها تام كاروم ومعناها تاجر وربما تعني مضارب أو مقرض للمال أو وكيل حكومي. ولقد حاول الأستاذ بولاني في أحد كتبه أن يعيد تعريف كلمة تام كاروم طبقاً لوجهة النظر التي مفادها أن الوظيفة الأخيرة لهذا التاجر كانت تشمل

الجميع ويقول الأستاذ بولاني أن كلمة تام كاروم تعني الموثوق لدى الجمهور. وكانت وظيفته طبقاً لهذا المفهوم أن يبادر إلى العمل عندما يجلب أحدهم لوحاً مسمارياً له وأن يقرر الرسوم والمصاريف ويقبل الرهن. وأن يسهل التواصل وذلك بقبول المسؤولية بالنسبة للنقود والبضائع، وهلم جرا وفوق ذلك فإن الأستاذ بولاني يقول إن التام كاروم لم يتقاضَ أي دخل لقاء الأعمال التي كان يقدمها مع أنه كان يتقاضى رسوماً طفيفة طبقاً لسعر معين. فقد كان يكتسب لقمة العيش من أملاك الأراضي التي كانت توكل إليه.

وبالتأكيد كان التام كاروم عبارة عن وكيل حكومي ولكن كونه الموثوق من قبل الشعب مسألة فيها نظر والحقيقة أنه كان لا يتقاضى أموالاً لقاء القيام بأعماله، إنما هذه الحقيقة أيضاً غير صحيحة نظراً لأن شرائع حمورابي توضح أن التام كاروم كان معتاداً على إجراء القروض وكان يتوقع أن يتقاضى على الأقل ١٠٠٪ من الأرباح لقاء ذلك. هناك عدد من الإشارات في شريعة حمورابي للتامكاروم وهي تلقي الضوء على أنشطة تلك الطبقة من الناس ولم تقتصر أعمالهم على التجارة في الوطن بل كانت تمتد إلى تجارة العبيد في الخارج. ولم تكن تجارة العبيد مقتصرة على الأراضي الأجنبية إذ إن هناك عدة ألواح تظهر أن رجالاً من هؤلاء كانوا يتعاملون في مبيع وشراء العبيد داخل بابل أيضاً. وفضلاً عن تجارة العبيد فقد كان هؤلاء يتعاملون في بيع وشراء الحاجيات المنزلية مثل المواد الغذائية والصوف والخشب والألبسة والمنسوجات والحبوب والنبيد والجعة والمعادن ومواد البناء مثل الطوب والمواشي والخيول، وتشير كثير من الرسائل التي تعود إلى الفترة البابلية القديمة إلى وجود التجارة الداخلية في مثل هذه السلع وأن هذه السلع كانت تحمل عن طريق النهر. وتتوضح أنشطة التامكاروم في الرسالة الآتية:

يقول سن - ادنيام أن حمورابي ذكر أن إيلوشو - إيبى - التامكاروم قد أخبرني بما يلي: لقد سلمت ثلاثين (غور) من الحبوب إلى الحاكم سن - ماغيرو قد سلمت لوحاً يعترف به بذلك ولقد مضى علي ثلاث سنوات وأنا أطلب منه الثمن ولكنه لم يسلمني الثمن المختص بالحبوب ولقد أعلمني بالحادث.

ولقد رأيت لوحه ولذلك أمر أن يستلم سن - ماغير الحبوب وفوائدها وبعدها يسلمها إلى إيلوشو - إيبى.

وفي الرسالة التالية يظهر إرسال أحد التامكاروم بعض البضائع عن طريق النهر:

لقد استأجر التامكاروم المدعو تاملاتوم سفينة مالك السفن إيباتوم وقد أبحرت تلك السفينة إلى بابل وهذه السفينة كانت تحمل بعض الطوب.

وتستمر الرسالة في الإخبار عن خصام نشأ ما بين التامكاروم وصاحب السفن. ولم يكن التامكاروم تاجراً بنفسه بل كان تاجراً يعمل في أعمال البنوك وكان يقدم النقود للآخرين للقيام برحلات تجارية على حسابه وهنا نجد أن شريعة حمورابي تهتم بمثل هذه الأمور وهي تضع شروطاً لتنظيم العلاقة ما بين التامكاروم والعملاء وكان التامكاروم يتقاضى فائدة مقدارها ١٠٠٪ وهنا نذكر الفقرة في الشرائع التي تعالج هذه القضية:

إذا سلم التامكاروم كمية من الفضة لأحد العملاء ليعمل في البيع والشراء وإذا كان قد أرسل هذا العميل في رحلة تجارية. فإذا اكتسب هذا العميل بعض الفوائد من هذه الرحلة فعليه أن يسجل الفوائد التي استلمها وينبغي أن يُحصوا ويعدّوا الأيام التي عمل بها التاجر وأن يدفع مستحقات التامكاروم.

وهناك نوع آخر من القروض قد ذكر أيضاً ويذكر أنه إذا خسر العميل في مغامرته التجارية فإنه يُرجع المبلغ بكامله إلى التامكاروم. وفي هذه الحالة وفي حالة كسب أية مكاسب من هذه الصفقة فإن هذه المكاسب سوف تقسم على الفريقين بنسب معينة ومتفق عليها بين العميل والتامكاروم.

لقد كانت عمليات القروض ظاهرة شائعة في حياة بابل الاقتصادية في جميع العهود وهناك مثل يحدد الموقف بالنسبة لصفقات القروض بما يلي:

إن إعطاء القرض يشبه أعمال الحب وأن إعادة المبلغ المقترض تشبه ولادة طفل.

إن هذا يشير إلى الفوائد المضافة عند سداد الديون، هذا وإن الشعور الديني ضد الربا وهو الشعور الظاهر في القوانين العبرية والإسلامية، مفقود كلياً في العالم السومري والبابلي حيث كان إيفاء الفوائد المترتبة على القرض تعتبر ظاهرة طبيعية ومحترمة وكان يشار إليها في القوانين وفي العقود المبرمة، وأما الأسعار الزائدة للفوائد فكانت مكروهة وتشير شرائع حمورابي أن أي تامكاروم إذا قبض مبلغاً من الفوائد أكثر من السعر المقرر فإنه معرض لمصادرة رأسماله:

إذا استدان رجل مبلغاً ولم يكن لديه ما يسدد به ديونه عدا الذرة ولذلك طبقاً لمراسيم الملك على التامكاروم أن يستلم الفوائد بشكل ذرة ولكن إذا زاد الفوائد بنسبة تزيد عن ١٠٠٪ لكل غور من الذرة فسوف يصادر كل ما استلمه من الذرة.

وكانت أسعار الفوائد عن القروض مختلفة طبقاً للفترة المختصة في التاريخ البابلي وطبقاً للسلعة ذات العلاقة ففي الفترة القديمة للعهد البابلي كانت العادة أن يؤخذ ٣٣,٣٪ على الشعير ٢٠٪ على الفضة ولم يكن واضحاً حسب الوثائق العائدة إلى الفترة البابلية القديمة ما هي صفة القرض ولم يُذكر بوضوح فيما إذا كانت الدفعات هي شهرية أم سنوية. وعلى العموم فقد كان القرض حتى بعد مجيء موسم الحصاد وحتى بعد انتهاء الرحلة التجارية التي بدأ بها العقد.

وهناك نوع شائع من القروض المعروف باسم قروض هوباتاتو Hubatatu وهو يعني القروض الحرة وقد أشار المؤرخ التركي بلجيك Bilgic أن معنى هذا الاصطلاح هو القرض الذي تكون فيه الكمية التي يستلمها المقرض أقل من الكمية التي تدخل في العقد ويكون الفرق هو الفوائد المستحقة فإذا لم تسدد قيمة مثل هذا القرض ضمن المدة المقدرة فإن الفوائد على الكمية المذكورة في العقد تصبح مستحقة في الطريق العادية. والعقد التالي يظهر لنا مثلاً عن مثل هذه الصفقات:

لقد استلم شامان - نازير ابن سن - إيكويشام من إيلوشو - نازير ونانا - إيبيني ما قيمته ١٣٣ غوراً من الحبوب كقرض من نوع هوباتاتو. ولمدة سنتين سوف لا يدفع

فوائد فإذا لم يعد الحبوب في السنة الثالثة عندها فسوف تضاف الفوائد (ويتبع ذلك أسماء الشهود مع التاريخ).

وإن الكميات الزائدة من الحبوب المذكورة إنما تمثل قرضاً حقيقياً من ١٠٠ غور بالإضافة إلى فوائد قدرها ٣٣,٣٪ لمدة سنتين.

وإن الشرط الأساسي لموثوقية معظم الصفقات التجارية (بما فيها القروض) كانت حضور الشهود وسجل مكتوب بصفة عقد، ولقد اقتبسنا رسالة أعلاه فحص فيها حمورابي اللوح الذي قدّمه الدائن قبل إصدار الحكم لمصلحته ولقد ذكرت شرائع حمورابي أنه إذا جرت القروض دون عقد وشهود فإنه لا يمكن تدخل الدولة لاستعادة القرض. وهناك استثناءات لهذا المبدأ قد وجدت في هذا الوقت في المستعمرة التجارية الآشورية في كبادوكيا حيث كان هناك نوع من القروض يدعى إيبوتو Ebuttu كان يتم دون وجود الشهود أو وجود العقود، ولم يكن هناك من فوائد وهذه حالة خاصة نظراً لأن هذه القروض كانت تتم بين أفراد من نفس المستعمرة وكان الجميع ذوي ثقة بعضهم ببعض. كانت الألواح التي تسجل العقود التجارية تختم عادة بختم أسطواني. وفي الفترة المتأخرة كانت توضع علامة ظفر الإصبع وكان اللوح يوضع في مغلف من الصلصال يحتوي على نص مشابه بحيث يستحيل التزوير نظراً لأن المغلف لا يفتح إلا بحدوث خصام أو نزاع حول الموضوع، عندها يصبح النص المحفوظ عبارة عن نسخة رسمية للعقد ولكن هذا الإجراء قد اختفى في العهد البابلي الحديث ولقد حدثت محاولات لتزوير الألواح ولكنه كان جُرمًا فظيعاً وحتى ومع أن الألواح كانت مطبوعة من الصلصال غير المشوي، إلا أنه كان من الممكن ترطيب الألواح في النقطة المعينة ثم محو النقوش القديمة المطلوبة دون إحداث ضرر ببقية الكلمات والرموز، ثم وضع النصوص الجديدة. وقد حدثت محاولات لتزوير لوح بكامله ولكن كان هذا يقتضي استخدام كاتب ماهر.

وهناك باب آخر من أبواب الغش وهو أنه لم يكن هناك نظام موحد للموازن والمقاييس التي كانت تختلف اختلافاً بسيطاً من مكان إلى مكان ضمن حدود نفس البلاد. وهذا فتح الطريق أمام الغش والاحتيال. وذلك أن بعض التجار من

الممكن أن يعرفوا أو يشتروا حسب نظام من الموازين وبعد ذلك يستلمون القرض أو البيع حسب نظام آخر من الأوزان:

اسمعوا أنتم الذين تبتلعون حقوق المحتاجين وتسببون تعاسة الفقراء في البلاد وتقولون متى سوف ينقضي القمر الجديد بحيث نستطيع بيع الذرة وحتى ينقضي نهار السبت حتى نستطيع تقديم القمح. وبذلك نعمل على إنقاص الأوزان وزيادة الشيكالات ومعالجة الأوزان بشكل مغشوش.

وقد كانت قضية الغش في الأوزان من هذا النوع مذكورة في منطقة ما بين النهرين حيث ذكر شرط من الشروط أن يعاد دفع المبالغ طبقاً لنوع معين من الأوزان مثلاً كانت أنظمة الأوزان المستعملة في معبد شماش هي المعتبرة ومع ذلك كان هذا النوع من الغش بالتأكيد في المعاملات التجارية في بابل حيث وجدت مراجع تذكر ذلك مثلاً في النصوص السحرية الموجهة لتخليص أحدهم من نتائج الغش:

وهذا الغش ينحصر في تسليم البضاعة عن طريق أوزان صغيرة واستلام القرض عن طريق أوزان ثقيلة والتسليم عن طريق شيكل صغير والاستلام عن طريق شيكل كبير.

والتسليم عن طريق مينا صغير والاستلام عن طريق مينا كبير.

وكان نقل البضائع خلال منطقة بابل يجري عن طريق السفن وكان الفرات يمثل منظرًا مكتظًا بالسفن وفي منتصف نهر الفرات كانت مملكة ماري تشتهر ببناء القوارب والسفن.

هناك عدة رسائل موجودة استلم بموجبها نائب الملك وهو ياسماح - حدد بعض الأوامر من والده شمسي حدد بأن يبني بعض القوارب وقد ذكر أن العدد هو ستون قارباً دفعة واحدة، مع أنه لم يذكر حجم القارب. وفي مناسبة أخرى كان من الواجب بناء قوارب كبيرة وقوارب صغيرة، بما فيها ثلاثون قارباً كبيراً ويبدو أن ملاحى القوارب قد شكلوا جماعة متماسكة وكانوا يتكلمون لغتهم الخاصة وهي اللغة السومرية وذلك طبقاً لإحدى النصوص الأدبية، وقد أخذوا زوجاتهم معهم

أيضاً. وذلك كما نعلم من رسالة شكّا فيها حاكم كركميش إلى نائب ملك ماري بقوله:

لقد أبقوا في توتول ثلاثين خروفاً وخمسين جرة مملوءة بالنبيذ بالإضافة إلى زوجة أحد رجال السفن.

كانت هناك عدة مخاطر مختلفة لسير السفن فضلاً عن سلوك الموظفين المتعصبين وكانوا يدّعون أن سبب التأخير هو رداءة الطقس. وهكذا نجد أحد الموظفين يذكر لنا جواباً لإحدى الشكاوي:

(لقد أوشكت القوارب على المسير ولكني أبقيتها في توتول جميعها. وابتداءً من اليوم الذي وصلت فيه هذه القوارب فتحت أبواب السماء وهطل المطر بغزارة وباستمرار.)

وهناك رسالة أخرى تذكر حادثة أصابت إحدى السفن التي كانت تحمل الحبوب إلى القصر. وقد اضطروا أن يدفعوا السفينة إلى الشاطئ وعبر الموظف عن رغبته باستلام التعليمات حول الحبوب التي كانت متراكمة على ضفة النهر وليس من الواضح معرفة ما حدث بالنسبة لهذه القضية. وكثيراً ما حدثت التصادمات بين القوارب. وتعالج شريعة حمورابي قضية خاصة من هذا النوع. وبالإضافة إلى الوثائق التي تعالج قضايا البيع أو نقل البضائع. وهناك عدة صفحات تختص بالشؤون العقارية. وأما الوثائق التي تعالج قضايا بيع الأراضي والبيوت فهي شائعة جداً بالنسبة لجميع الفترات ابتداءً من الأسرة الثانية في أور فصاعداً، وعند بيع أحد العقارات كانوا يكتبون سجلاً يُقدم للمشتري للاحتفاظ به وفيما يلي مثال بسيط:

١,٥ سار من الأرض مع بيت مبني عليها وذلك بجوار بيت كونانو وجوار بيت إيرايا، فلقد اشترى أراد زوتمال هذا البيت من أراد نانا ولقد دفع له ٨,٥ شيكل من الفضة وهو الثمن الكامل للبيت.

ولقد أقسم أراد نانا قسماً بالملك بأنه سوف لن يقول في المستقبل إن هذا البيت هو بيتي. ثم ذكرت أسماء الشهود والتاريخ.

وكانت العبارة التي تعني رد البيع شائعة في عقود منطقة ما بين النهرين القديمة خصوصاً ولكن ليس العقود التي تعالج بيع العقارات فحسب. وقد كانت تُفرض عقوبات خاصة في حالة حدوث ارتداد عن البيع، وفيما يلي مثال على ذلك.

سار واحد من الأراضي بالإضافة إلى بيت مبني عليها، وهذا البيت مجاور لبيت شوييشا وقرب بيت بور سين وجانبه الطويل بجانب قناة اشكون سن وجانبه الطويل الثاني بجانب بيت يشار جميل القديم. ولقد اشترى إيلشو ناصر ابن بيرسن من مشار جميل صاحب هذا البيت وقد دفع له ثمنه بالكامل بالعملة الفضية، وإن قلبه أصبح راضياً وقد سُوِّيت القضية ولقد أقسم اليمين بعشتار وبانيبال بي إيل الملك أن لا يعمل أحدهما شيئاً ضد الآخر وأن من يقيم دعوى ضد الآخر سوف يدفع ٢ مينا من الذهب وسوف يُقطع لسانه.

ويتلو ذلك الأسماء والشهود مع اسم الكاتب.

لم يكن بيع الأرض وفي جميع الظروف وحتى في الفترة البابلية القديمة أمراً بسيطاً. وفيما يلي نجد العقد التالي من مملكة ماري ومع أنه بسيط في شكله إلا أنه قد كُتِبَ بطريقة خاصة في محاولة للالتفاف حول المضاعف القانونية.

لقد منح إيل - بالاهوم بعد تأدية القسم خمسة سارات من الأرض مع بيت مبني عليها إلى يارمي حدد وكذلك فقد منح يارمي حدد بمحض إرادته حصة من الأرض المشتركة بعد قسمة الأرض... نصف شيكل من الفضة إلى إيلي - بالاهوم. (هنا فقدت عدة أسطر من النص) وذلك بحضور عشرة شهود مذكورين ولقد أكلوا الخبز وشربوا الكؤوس وقد دهنوا أنفسهم بالزيت.

ولقد كانت الفقرة الأخيرة مخصصة للإشارة إلى وجبة طعام احتفالية ربما ساهم بها الشهود ثم تمَّ ختم عملية البيع.

إن كلمة وهب ليست هي الترجمة الصحيحة لمعنى البيت. وربما تعود إلى إعطاء أملاك القبيلة لبعض أفراد القبيلة وهذا يشبه الاستعمال العبري لكلمة يُقسم بدلاً من يوزع عند توزيع الإرث. ويظهر أن الصفقة المذكورة في العقد كانت عملية بيع

يدوي بمعنى تقسيم الأملاك العامة المشتركة ويظهر أن هذه الرواية ضرورية وذلك لأن الأراضي المذكورة هي عبارة عن أملاك قبلية. وفي وثيقة أخرى من مملكة ماري نرى ثلاثة عشر من شيوخ قبيلة أوين Awin بما فيهم ممثلون عن القبيلة يسكنون في المدينة وفي الصحراء وكان شأنهم شأن أحد الموظفين الكبار الذي عرض الحصول على الصفة كان يدعي أنه أخوهم، وقد كانت حصة هؤلاء حوالي مئة وخمسين فدانا من أراضي القبيلة.

إن جميع الوثائق المذكورة أعلاه تعود إلى الفترة البابلية القديمة. وأما في منطقة نوزي (قرب كركوك) وفي الألف الثاني ق.م. فكانت قضية بيع العقارات تأخذ شكلاً مختلفاً. ففي هذا المجتمع الملون والمحتوي على نفوذ حوري كانت الأرض غير قابلة للتحويل وذلك كمبدأ عام. وكان هناك حوالي عام ٤٠٠ ق.م عدد من الرجال الأثرياء في محافظة نوزي يعملون في بناء ضيعة كبيرة. وإن رجلاً من هذا النوع يستطيع التغلب على الصعوبات القانونية وذلك باستصدار وثيقة تثبت أنه متبني من قبل شخص كان يرغب أن يشتري أرضه. وكان يقدم لوالده بالتبني هدية كانت في الحقيقة تمثل ثمن الأرض. وبذلك يستلم الأرض التي كان يبغى شراءها. وفيما يلي نص مختصر من وثيقة نموذجية من هذا النوع.

هذا لوح يثبت تبني X ابن Y (M) ابن N

ولقد أعطى X كقسم من الإرث جزءاً قدره ٨ أوبهاري من الأرض المروية في نوزي على ضفة قناة ساراي وفي نفس اليوم قدم M إلى X تسعة (ميناً) من الرصاص كهدية.

وبالنسبة للألف الثالث من الواضح أن التجارة قد ازدهرت في الإمبراطورية الآشورية الجديدة وأن الاقتصاد الناجح كما الأحوال العسكرية الناجحة كان أساس حالة الازدهار الآشوري في ذلك الزمن وبياهي عدد من الملوك الآشوريين بالازدهار الاقتصادي وبمستويات الأسعار المناسبة أثناء فترة حكمهم مع أن هذا تابع للازدهار الزراعي أكثر منه للتجاري. وهكذا يفتخر شمش - حدد الأول بقوله:

عندما بنيت معبد سيدي الإله إنليل كانت الأسعار في مدينتي آشور كانت:
اثان (غير Gur) من الحبوب ثمنها شيكل واحد من الفضة وثمان خمسة عشر مينا
من الصوف يبلغ شيكلاً واحداً من الفضة.

يحدث أحياناً الإشارة إلى هبوط الأسعار الناتج عن إتحام الأسواق بسلعة من السلع (مثل الجمال) وذلك ناتج عن حملة حربية ناجحة، وفي إحدى الحالات يشار إلى الازدهار الاقتصادي في التجارة بشكل مباشر وذلك لأن سرجون الثاني عندما تكلم عن هجومه على مصر في زمن حدوث حملة إلى فلسطين وهو يقول: «لقد منحت البلاد أي بلاد مصر ومزجت شعبي آشور ومصر معاً وتسببت بانتشار التجارة». ومن الملاحظ أيضاً أن إحدى حملات ناحوم على آشور قد ضاعفت عدد التجار ووضعتهم فوق النجوم في السماء أما في بابل وفي الألف الثالث، فقد بدت التجارة الداخلية وقد أصبحت في أيدي جماعات المعبد الكبار كما كان الحال بالنسبة إلى إنا Enna في إيريش وقد سبب هذا ظهور وضع ظهر فيه صحة وجهات نظر الأستاذ بولاني حول طبيعة الاقتصاد القديم. ومع ذلك فقد أشار أوبن هايم أنه وفي تلك الفترة كانت التجارة الخارجية تنافس من خلال وسائل واقعية تختلف عن تلك التي كانت تميز البيروقراطية التقليدية المتمركزة في المعابد. ومن الممكن تماماً أنه كان هناك تجارة حرة على خطوط السوق ما بين الأفراد الذين لم تكن صفقاتهم بحاجة إلى سجلات مكتوبة. وبالتأكيد لا يزال المرء يجد في هذه الفترة سجلات للقروض بالنسبة لرحلات تجارية تتخذ الشكل التالي:

هناك ثلاثة مينات من الفضة دفعها شم أوكين للمدعو زابابو - شم - إيدين لقاء رحلة تجارية ولسوف يصيب زابابو - شم - إيدن نصيباً وحصّة مساوية من الأرباح كما هو الحال في المدينة أو البلاد مع شم - أوكين.

ومن الشائع الإشارة إلى القروض مع أنه وكما هو الحال في معظم الحالات فإن سبب عدم تحديد تلك القروض ربما كان خارج أنظمة المعابد في هذا الوقت وهي العقود التي طالما وجدت. كانت سلطات المعبد تستأجر السفن من أشخاص معينين. وهذا يدل أن هناك سفناً خاصة كانت تعمل ما بين مدن بابل فلم يكن باستطاعتها

نقل بضائع المعبد بشكل منتظم وإلا فإنها سوف تصبح تحت سيطرة المعبد شأنها شأن قطاعات أخرى من حياة بابل الجديدة (بما فيها بعض الضيع الملكية) ومع ذلك وبالرغم من تلك الإمكانية التي مفادها أن التجارة الخاصة كانت موجودة في زمن الدولة البابلية الجديدة. إلا أن معظم معلوماتنا حول التجارة في الدولة البابلية الجديدة يعود إلى تلك التجارة التي تقوم بها المعابد وهذا النوع من التجارة ما هو إلا قضية إدارية رُتبت ما بين موظفي معابد مختلفة وقد أصبح هذا واضحاً من رسائل تشبه الرسالة التالية التي كتبت في عام ٦١٦ ق.م إلى أخي سانامو إيريش ولابد أنه كان يتمتع بمرتبة عالية في أحد المعابد إلى الشمال:

هذه الرسالة موجهة من شازوبو إلى مردوخ - شاكين شم (وهو المعروف باسم شاتامو أينما في إيريش دنادين وهم إخواني وإن بعل ونابو سوف يرعيان صحة وأحوال إخوتي.

لقد أرسلت بيل - نا - إيد شو إلى الأراضي البحرية (جنوب بابل) وذلك لجلب خشب الشبيشو ولكنه لا يعرف طبيعة تلك الأرض، لذلك أرجو من إخواني إرسال رجل معه يعرف الطريق وأرجو تقديم المؤن له. أرجو من إخواني إرسال بعض العفص بقيمة مينا واحدة من الفضة وأرجو أن ترسلوا رسولكم إلي وسأرسل لكم السمسر الأبيض الذي يحبّه إخواني بقيمة مينا واحدة من الفضة.

وتقدم هذه الرسالة معلومات واضحة عن استعمال الفضة كمقياس للقيم. ولقد انتشر هذا العمل طبعاً في منطقة الشرق الأدنى وهناك وثيقة مصرية تعود إلى ما بعد عام ١٣٠٠ ق.م. تؤيد ذلك. وطبقاً لهذه الوثيقة وهي عبارة عن دعوى قضائية فإن أحد التجار كان ينتقل من بيت إلى بيت وهو يعرض إحدى الإماء السوريات للبيع إلى أن اشترتها زوجة أحد الموظفين وكان الثمن قد قدر بالفضة، ولكنه كان يدفع فعلاً بقطع من القماش والألبسة وأدوات برونزية وكان كل بند يقيم بصورة مفردة.

كانت تحركات البضائع داخل بابل تظهر من رسائل أخرى صادرة من بابل الجديدة وتدور ما بين موظفي المعبد. وكانت هذه الرسائل مختصة بشؤون إدارية أكثر منها تجارية، وسوف نعالج هذا الموضوع فيما بعد.